جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مخبر بحث دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

فرقة بحث **السياسة الخارجية الجزائرية**

برنامج التظاهرة العلمية

ندوة حول: "الألية الافريقية للتقييم من طرف النظراء"MAEP

كانت إفريقيا ما يقارب خمس عقود مسرحا للعديد من الأزمات السياسية و الصراعات التي بدت وكأنها قدر هذه القارة المحتوم و من أجل تصحيح هذه النضرة و قلب واقع الفشل و رفع تحدي التنمية في الألفية الثالثة ظهرت **مبادرة جديدة** عرفت بمبادرة النيباد المبادرة من أجل التنمية في إفريقيا بالأساس للتأكيد على الترابط الكبير بين الاستقرار والتنمية و ضرورة الاعتماد على النفس من خلال تجنيد كل الفواعل في العملية التنموية أفارقة كانوا أم أجانب أعوان عموميين أم خواص وأعضاء المجتمع المدني.... ، مع الالتزام بتقديم نتائج ملموسة.

و من أجل أن تتحول المبادرة إلى نموذج يقتدى به قررت إفريقيا خوض تجربة الرقابة الجماعية للسلوكيات و الانجازات للدول المشاركة مقارنة بالأهداف المسطرة. و في هذا الإطار ظهر مفهوم الرقابة من طرف النظراء review peers و مفهوم الضغط من طرف النظراء pression par les pairs في Durban عام 2003 ، و كان سببا في ولادة ***الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء*** ، كنتاج عن مبادرة النيباد ، و تعني المبادرة بإيجاز وضع أداء الدولة و ممارساتها في مجال معين كالتربية والصحة أو الاقتصاد الجزئي أو الحكم السياسي موضع اختبار من طرف دول أخرى من خلال أطر كفيلة بذلك ، مما يجعل الآلية نوع من التقييم الشامل النسقي للنتائج المحققة من طرف الدولة المختبرة قصد تمكينها من الوضع الأمثل للسياسات وإيجاد مكامن الخلل و النقائص و محاولة تقويمها ، مما يجعل روح المبادرة قائما على الثقة المتبادلة بين الدولة المختبرة و النظراء وليس على أساس التنافس. و استعان الخبراء الأفارقة من تجارب *منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE* والمنظمات الدولية و الدول لاسيما الأوروبية لوضع مشروع تقييم على المستوى الإقليمي.

محاور الندوة :

أولا = التعريف بمبادرة تقييم ذاتي للحكم الراشد ضمن تقييم تساهمي ، و التي تغطي مجال واسع جدا و يضم :

- الديمقراطية و الرشادة السياسية
- الحكم و التسيير الاقتصادي
- تسيير المؤسسات و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

ثانيا = التعريف بمؤشرات تطبيق الآلية فهناك مؤشرات أساسية تسمح بقياس وتقدير إنجازات الدول وفعالية سياساتها المنتهجة و مؤسساتها ، و هي ثلاث فئات:

1. التمثيلية و الحقوق السياسية (النظام السياسي و الحياة الانتخابية مشاركة مختلف الفواعل في الحياة السياسية)
2. الفعالية المؤسساتية (طبيعة و سير السلطة التشريعية ،القضائية ،التنفيذية ، مكانة المجتمع المدني و وسائل الاعلام...)
3. التسيير الاقتصادي و حكم المؤسسات (التسيير الماكرواقتصادي ، شفافية النفقات العمومية ، الشفافية المالية والنقدية)

ثالثا = القراءة النقدية للمبادرة و تحليلها من شأنه أن يطرح عدة ملاحظات :

- حول نمط العمل
- حول صعوبات التطبيق
- حول الوسائل المتاحة لتطوير المبادرة .

حيث عرفت المبادرة أن على المستوى الإقليمي و الدولي **تحديات** مالية ، إجرائية ، عملياتية ، سياسية ، وحول قدرات التدخل ، و مثلت نقطة تحول بين الاعتراف بنوعية العلاقات و اشتراط فعالية أكبر لتحقيقها و رغم مشاركة السلطات العمومية للدول المشاركة في هذا المسعى تحفظت الفواعل غير الرسمية وتبعا لجملة من الانتقادات قامت هياكل المبادرة بمراجعة مناهج العملية للوقوف عند نقائصها و التي من أهمها تماطل وتشابك العملية و التكلفة الكبيرة التي صاحبتها ، و وضع العملية موضع التنفيذ المرتبط بفتح المجال السياسي للفواعل غير الرسمية و إشراك المواطن و المجتمع المدني ، و التحدي الحقيقي هو أن لا تتحول هذه المشاركة إلى ممارسة سلطوية تحتكرها السلطات العمومية في إطار غياب إرادة سياسية لإشراك كل الأطراف المعنية في التنمية.